غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

نظرة عامة على الاقتصاد المحلي

الربع الثاني 2022

محتوى التقرير

1	الملخص التنفيذي	صفحة 5
2	نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	صفحة 9
3	التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي	صفحة 14
4	النظرة الاقتصادية المحلية	صفحة 21
5	ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية	صفحة 35
6	النظرة الاقتصادية العالمية	صفحة 43

1

الملخص التنفيذي

استمر مسار التعافي الاقتصادي في مملكة البحرين في الربع الثاني من عام 2022، حيث سجل الاقتصاد البحريني نمواً في القطاعات غير النفطية، كما وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 5.5 ٪ و 19.7 ٪ على التوالي في الربع الأول من عام 2022 على أساس سنوي، مدفوعين بالنمو في قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل والاتصالات.

ساهم انتعاش أسعار النفط والألمنيوم في تحسن الأداء الاقتصادي للبحرين، وبناءً عليه ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لمملكة البحرين عند B + / B مع نظرة مستقبلية مستقرة.

من جانب آخر، ارتفع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الموظفين البحرينيين وغير البحرينيين، وعلاوة على ما سبق فقد ارتفع حجم التجارة بين البحرين وجميع دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الثاني من عام 2022 على أساس سنوي.

ساهمت المبادرات الحكومية إلى حد كبير في التعافي الاقتصادي في البحرين، ومن الجدير بالذكر أن البحرين أنجزت 16 برنامجا من أصل 27 برنامجاً ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وقد تضمن ذلك المبادرات الرئيسة مثل إطلاق تأشيرة الإقامة الذهبية، والتي تهدف إلى جذب المستثمرين.

يشار إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفعت بصورة كبيرة في عام 2021 في كافة دول العالم، محققةً ارتفاعاً نسبته 64 %. وفي مملكة البحرين، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 73 ٪ لتصل إلى 1.77 مليار دولار في عام 2021.

وأخيراً، فقد حققت البحرين مراتب متقدمة في مختلف المؤشرات العالمية، بما في ذلك الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤشر تنمية السفر والسياحة 2021، والتقرير العالمي لمنظومات المؤسسات الناشئة، وذلك يدل على القدرة التنافسية المتزايدة في البحرين والبيئة الصديقة للأعمال.

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.5 % ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 19.7 % في الربع الأول من عام 2022
- قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022 بنسبة 17.39 %

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

- 13.8 ٪ نسبة ارتفاع حجم التجارة بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة في النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021.
- 21 ٪ نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين وسلطنة عمان وكذلك بين البحرين والمملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بعام 2021.

النظرة الاقتصادية المحلية

- ثبات التصنيف الائتماني لمملكة البحرين عند B + / B مع نظرة مستقبلية مستقرة.
- 10 % نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 44.9 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 35.9 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 50.5% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 48.5% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 4.2 % نسبة انخفاض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 2.5 % نسبة انخفاض قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021
- 52.8 % نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر فوري+ خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021

- 12.4 % ارتفاع في تحويلات العاملين في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021
- انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات
- 3.5 ٪ نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر مايو 2022 مقارنةً بشهر مايو 2021
- ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص في الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية

- البحرين ضمن أفضل عشر بيئات حاضنة للأعمال الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2022
- 73 % ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البحرين في عام 2021 عن العام 2020
- البحرين في المرتبة 30 عالمياً في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية
- البحرين في المرتبة 57 عالمياً في مؤشر تنمية السفر والسياحة 2021

النظرة الاقتصادية العالمية

- جائحة كورونا تؤدي إلى زيادة الشمول المالي على مستوى العالم
- 47 % ارتفاع في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في يوليو 2022 مقارنةً بشهر يوليو 2021.
- 43.5 ٪ نسبة ارتفاع أسعار الذهب بنسبة بين عامي 2018 و2022.
- تركيا تسجل أعلى معدل تضخم على مستوى العالم في مايو بنسبة 73.5%.

2

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.5 %، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بنسبة 19.7% في الربع الأول من عام 2022

نسبة نمو القطاعات الاقتصادية في الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021

القطاع	النمو بالأسعار الثابتة	النمو في بالأسعار الجارية
الزراعة وصيد الأسماك	% 3.86	% 1.16
المناجم والمحاجر	% -4.58	% 39.42
الصناعة التحويلية	% 5.34	% 55.36
الكهرباء والماء	% 12.25	% -1.42
البناء والتشييد	% 2.97	% 5.06
التجارة	% 1.57	% 1.93
الفنادق والمطاعم	% 26.57	% 35.23
المواصلات والاتصالات	% 15.77	% 3.93
الخدمات التعليمية (الحكومية والخاصة)	% -0.96	% -0.34
الخدمات الصحية (الحكومية والخاصة)	% -3.93	% -4.39
الخدمات الاجتماعية والشخصية	% 4.27	% 0.4
العقارات وخدمات الاعمال	% 4.71	% 3.53
المشروعات المالية	% 3.07	% 0
الخدمات الحكومية الأخرى	% 9.72	% 4.55
الناتج المحلي الإجمالي	**% 5.54**	**% 19.67**
الناتج المحلي الإجمالي من القطاع النفطي	**% -4.74**	**% 42.23**
الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي	**% 7.78**	**% 16.2**

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام الجاري 2022 بنسبة 5.5 ٪ بالأسعار الثابتة وبنسبة 19.7 ٪ بالأسعار الجارية مقارنةً بالربع الأول من العام الماضي 2021.

من جانب آخر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 4.7 ٪ بالأسعار الثابتة، ونما بنسبة 42.2 ٪ بالأسعار الجارية، وعلاوة على ذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 7.8 ٪ بالأسعار الثابتة وبنسبة 16.2 ٪ بالأسعار الجارية.

يشار إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم قد حقق أعلى معدل نمو حقيقي بنسبة 26.6 ٪ في الربع الأول من عام 2022 على أساس سنوي، مدفوعاً بانتعاش كبير في قطاع السياحة في مملكة البحرين، كما شهد قطاع المواصلات والاتصالات تحسناً بنسبة نمو بلغت 15.8 ٪. ونما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5.3 ٪، ونما قطاع العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 4.7 ٪، كما نما قطاع المشروعات المالية، وهو أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة 3.1 ٪ على أساس سنوي.

أبرز القطاعات نمواً في الربع الأول على أساس سنوي:-

الفنادق والمطاعم

%26.6

المواصلات والإتصالات

%15.8

الكهرباء والماء

%12.25

قطاع المشروعات المالية أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022 بنسبة 17.39 %

يعتبر قطاع المشروعات المالية المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022 بنسبة 17.39 ٪، يليه قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة 16.18 ٪ ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.18 ٪.

وظلت مستويات مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متسقة بشكل عام على مدار العامين الماضيين، ولكن من المُلاحظ أن مساهمة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 17.92 ٪ في الربع الأول من عام 2021 إلى 16.18% في الربع الأول من عام 2022، ويرجع ذلك إلى جهود التنويع الاقتصادي الناجحة والنمو في القطاعات غير النفطية.

أبرز القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2022

المالية والتأمين

النفط الخام والغاز الطبيعي

الصناعات التحويلية

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

القطاع	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022
المالية والتأمين	% 16.20	% 17.81	% 17.39
النفط الخام والغاز الطبيعي	% 17.18	% 17.92	% 16.18
الصناعات التحويلية	% 14.17	% 14.20	% 14.18
الخدمات الحكومية	% 12.49	% 13.16	% 13.24
البناء والتشييد	% 7.52	% 7.62	% 7.43
المواصلات والاتصالات	% 7.14	% 6.06	% 6.65
التجارة	% 4.53	% 4.34	% 4.17
الفنادق والمطاعم	% 1.75	% 1.42	% 1.71
الكهرباء والماء	% 1.48	% 1.44	% 1.53

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

3

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي

13.8 ٪ نسبة ارتفاع حجم التجارة بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة في النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021.

حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)

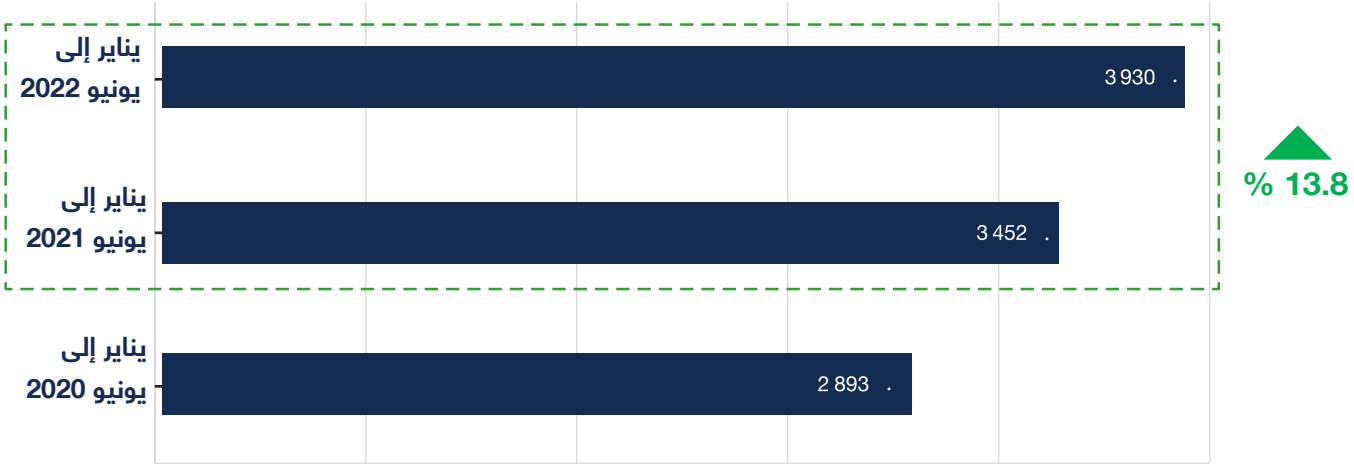

يناير إلى يونيو 2020	يناير إلى يونيو 2021	يناير إلى يونيو 2022	النسبة المئوية للتغيير من 2021 إلى 2022
2,893,690,177	3,452,121,323	3,930,186,900	% 13.8

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

13.8 ٪ نسبة ارتفاع حجم التجارة بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة في النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021.

حجم التبادل التجاري (مليون دولار أمريكي)

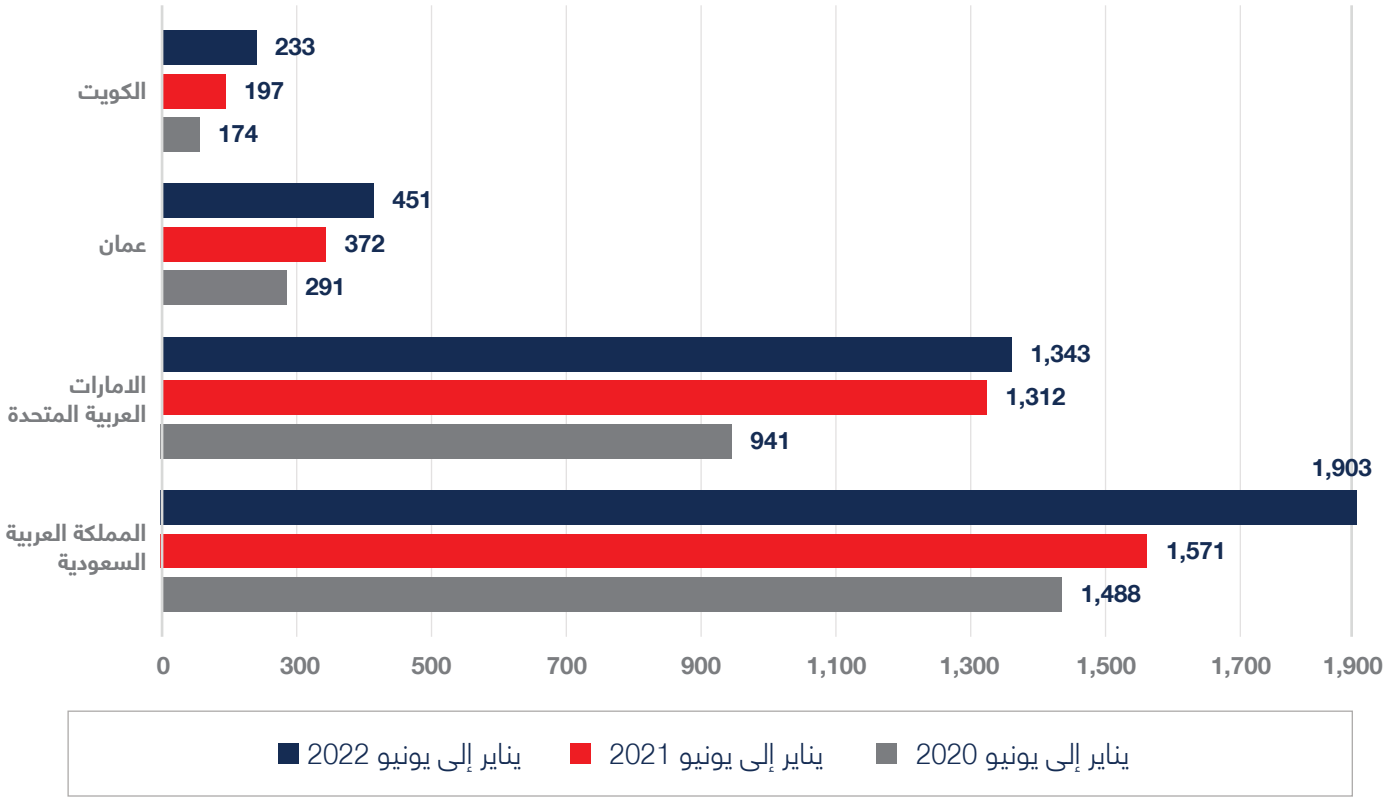

الدولة	يناير إلى يونيو 2020	يناير إلى يونيو 2021	يناير إلى يونيو 2022	التغيير من 2021 إلى 2022
المملكة العربية السعودية	1,487,668,646	1,570,969,823	1,903,107,916	% 21.1
سلطنة عُمان	291,264,391	371,733,643	451,420,928	% 21.4
دولة الكويت	173,531,532	197,447,309	232,845,413	% 17.9
الإمارات العربية المتحدة	941,225,608	1,311,970,549	1,342,812,642	% 2.4

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

21 ٪ نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البحرين وسلطنة عمان وكذلك بين البحرين والمملكة العربية السعودية في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بعام 2021.

المملكة العربية السعودية

% 21

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري مع مملكة البحرين مقارنةً ببقية دول مجلس التعاون في النصف الأول من عام 2022، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكتين بنسبة 21.1% من 1.57 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2021 إلى 1.90 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

سلطنة عمان

% 21

بلغ حجم التبادل التجاري بين عُمان والبحرين 451 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2022، بزيادة قدرها 21.4 ٪ مقارنةً بـ 372 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة من العام الماضي.

الكويت

% 18

ارتفع التبادل التجاري بين البحرين والكويت بنسبة 17.9 ٪ في النصف الأول من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 197 مليون دولار أمريكي خلال النصف الأول من العام الماضي 2021 إلى 233 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من العام الحالي 2022.

الإمارات العربية المتحدة

% 2

حققت الإمارات العربية المتحدة ثاني مرتبة على مستوى حجم التبادل التجاري مع البحرين بين دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 1.34 مليار دولار أمريكي، وارتفع حجم التجارة بين البحرين والإمارات بنسبة 2.4 ٪ من 1.31 مليار دولار عام 2021 إلى 1.34 مليار دولار عام 2022.

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء الاستيراد للبحرين في الربع الثاني من عام 2022

الصين تحافظ على مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين في الربع الثاني من عام 2022

الدولة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الثاني من 2022 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة مستوردة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	من إجمالي الواردات ٪ من الدولة
الصين	623	السيليكون	**52**	%8
البرازيل	456	خامات الحديد ومركزاتها غير المكتله	**409**	%90
أستراليا	425	اكسيد الالومنيوم	**385**	%91
الإمارات العربية المتحدة	320	سبائك الذهب	**77**	%24
الهند	263	غيرها من بولى سترات	**25**	%10

حافظت الصين على مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين في الرابع الثاني من عام 2022، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية من الصين ما يقارب الـ 623 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2022. يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من الصين هي السيليكون، بإجمالي قيمة تقدر بحوالي الـ 52 مليون دولار أمريكي وتمثل هذه السلعة 8 ٪ فقط من إجمالي الواردات من الصين.

من جانب آخر، تعتبر البرازيل ثاني أكبر شريك استيرادي للبحرين في الربع الثاني من عام 2022، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية من البرازيل حوالي الـ 456 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر سلعة مستوردة من البرازيل هي خامات الحديد ومركزاته غير المكتله بقيمة تقدر بحوالي الـ 409 مليون دولار أمريكي والتي تمثل 90 ٪ من إجمالي الواردات من البرازيل.

وجاءت أستراليا في المرتبة الثالثة بإجمالي واردات تقدر بحوالي الـ 425 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من أستراليا هي أكسيد الألمنيوم بقيمة تقدر بحوالي الـ 385 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل حوالي 91 ٪ من إجمالي الواردات من أستراليا.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية ما يقارب الـ 320 مليون دولار أمريكي، وكانت سبائك الذهب أكثر سلعة مستوردة من الامارات العربية المتحدة بقيمة تقدر بحوالي الـ 77 مليون دولار.

وتعد الهند خامس أكبر شريك استيراد للبحرين، حيث بلغ إجمالي حجم التداول 263 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر سلعة مستوردة من الهند هي البولى سترات بقيمة 25 مليون دولار أمريكي.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء التصدير للبحرين في الربع الثاني من عام 2022

المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تصدير للبحرين في الربع الثاني من عام 2022

الدولة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الثاني من 2022 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة صادرة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	من إجمالي الواردات ٪ من الدولة
المملكة العربية السعودية	744	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	**192**	%26
الولايات المتحدة الأمريكية	572	خلائط الالومنيوم الخام	**308**	%54
الإمارات العربية المتحدة	407	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	**126**	%31
سلطنة عمان	185	خامات الحديد ومركزاتها المكتلة	**118**	%63
تركيا	171	خلائط الالومنيوم الخام	**132**	%78

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكبر شريك تصدير للبحرين في الربع الثاني من عام 2022، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية حوالي الـ 744 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر السلع المصدرة إلى المملكة الشقيقة هي خامات الحديد ومركزاته المكتلة بقيمة 192 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 26 ٪ من إجمالي الصادرات.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 572 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكثرالسلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي خلائط الالومنيوم الخام بقيمة 308 مليون دولار أمريكي ، وتشكل 54% من الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

وبلغ إجمالي الصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة حوالي الـ 407 مليون دولار أمريكي، مما يجعلها ثالث أكبر شريك تصدير للبحرين. وكانت خامات الحديد ومركزاته المكتلة أكثر السلع المصدرة بقيمة 126 مليون دولار أمريكي.

من جانب آخر، بلغ إجمالي الصادرات البحرينية إلى سلطنة عمان حوالي 185 مليون دولار، حيث كانت أكثر السلع المصدرة هي خامات الحديد ومركزاته المكتلة بقيمة 118 مليون دولار أمريكي، وتمثل 63 ٪ من إجمالي الصادرات إلى سلطنة عمان.

وتعتبر تركيا خامس أكبر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 171 مليون دولار أمريكي. وكانت خلائط الالومنيوم الخام أكثر السلع المصدرة إليها بقيمة 132 مليون دولار أمريكي وتشكل 78 ٪ من إجمالي الصادرات إلى تركيا.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

4

النظرة الاقتصادية المحلية

ثبات التصنيف الائتماني لمملكة البحرين عند B / + B مع نظرة مستقبلية مستقرة

أبريل 2019	نوفمبر 2020	مايو 2021	نوفمبر 2021	نوفمبر 2022
B+/B إيجابي	B+/B مستقر	B+/B سلبي	B+/B مستقر	B+/B مستقر

ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للبحرين عند B / + B مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك لأنه من المُتوقع أن تنفذ الحكومة إجراءات لتقليل عجز الميزانية بالإضافة إلى الحصول على الدعم من دول مجلس التعاون الخليجي، إذا لزم الأمر.

كما ساهم ارتفاع أسعار النفط والألمنيوم في مملكة البحرين في تحسين أدائها الاقتصادي، حيث يشكل النفط 40 ٪ من الصادرات ويشكل الألمنيوم 20 ٪ من الصادرات.

ومن جانب آخر، تحسن وضع الحساب الجاري للبحرين في عام 2021، مع وجود فائض بنسبة 6.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز بنسبة 4.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015 - 2020، وعلاوة على ذلك، ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي لدى مصرف البحرين المركزي إلى 4.7 مليار دولار في نهاية عام 2021، وهو أعلى مستوى لها منذ تراجع أسعار النفط في 2015 - 2016.

	2020	2021	2022	2023	2024	2025
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	% -9.34	% 6.70	% 6.29	% 2.19	% -3.53	% -5.27
الميزان / الناتج المحلي الإجمالي	% -12.80	% -7.39	% -1.51	% -2.80	% -4.36	% -4.30
الإيرادات / الناتج المحلي الإجمالي	% 15.95	% 17.55	% 21.39	% 20.03	17.44%	% 17.14
النفقات / الناتج المحلي الإجمالي	% 28.75	% 24.94	% 22.90	% 22.84	% 21.80	% 21.43

توقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن يحافظ الحساب الجاري على فائض قدره 6.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 و2.2 ٪ في عام 2023 نتيجة ارتفاع أسعار النفط والألمنيوم، ومع ذلك فسوف يصل إلى 3 ٪ - 5 ٪ خلال الفترة من 2024 إلى 2025 حيث سوف تعود أسعار السلع إلى المستويات المعتادة.

من جانب آخر، انخفض عجز ميزانية مملكة البحرين إلى 7.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، مقارنةً بـ 12.8 ٪ في عام 2020، ويرجع ذلك إلى عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، وارتفاع عائدات النفط. تتوقع ستاندرد آند بورز أن تقترب الحكومة من تحقيق توازن في ميزانيتها في عام 2022، لا سيما مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 10 ٪، مما يزيد من الإيرادات غير النفطية.

ومن المُتوقع أن تبلغ الإيرادات الحكومية 21 ٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2022 - 2023، و17 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2024 - 2025، وعلاوة على ذلك، من المُتوقع أن تبلغ النفقات 22 ٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2022 - 2025.

المصدر: ستاندرد آند بورز

10% نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

عدد السحوبات من أجهزة الصراف الآلي (بالمليون)

بلغ عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي خلال شهر مارس من العام الحالي 2022 حوالي 1.3 مليون عملية، بانخفاض يقدر بحوالي 10% مقارنة بمارس 2021 حيث بلغ عدد عمليات السحب آنذاك حوالي 1.5 عملية.

من جانب آخر انخفض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في يناير 2022 بحوالي 19%، من حوالي 1.5 مليون عملية في عام 2021 إلى 1.2 مليون عملية في عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

44.9% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

عدد معاملات نقاط البيع (بالمليون)

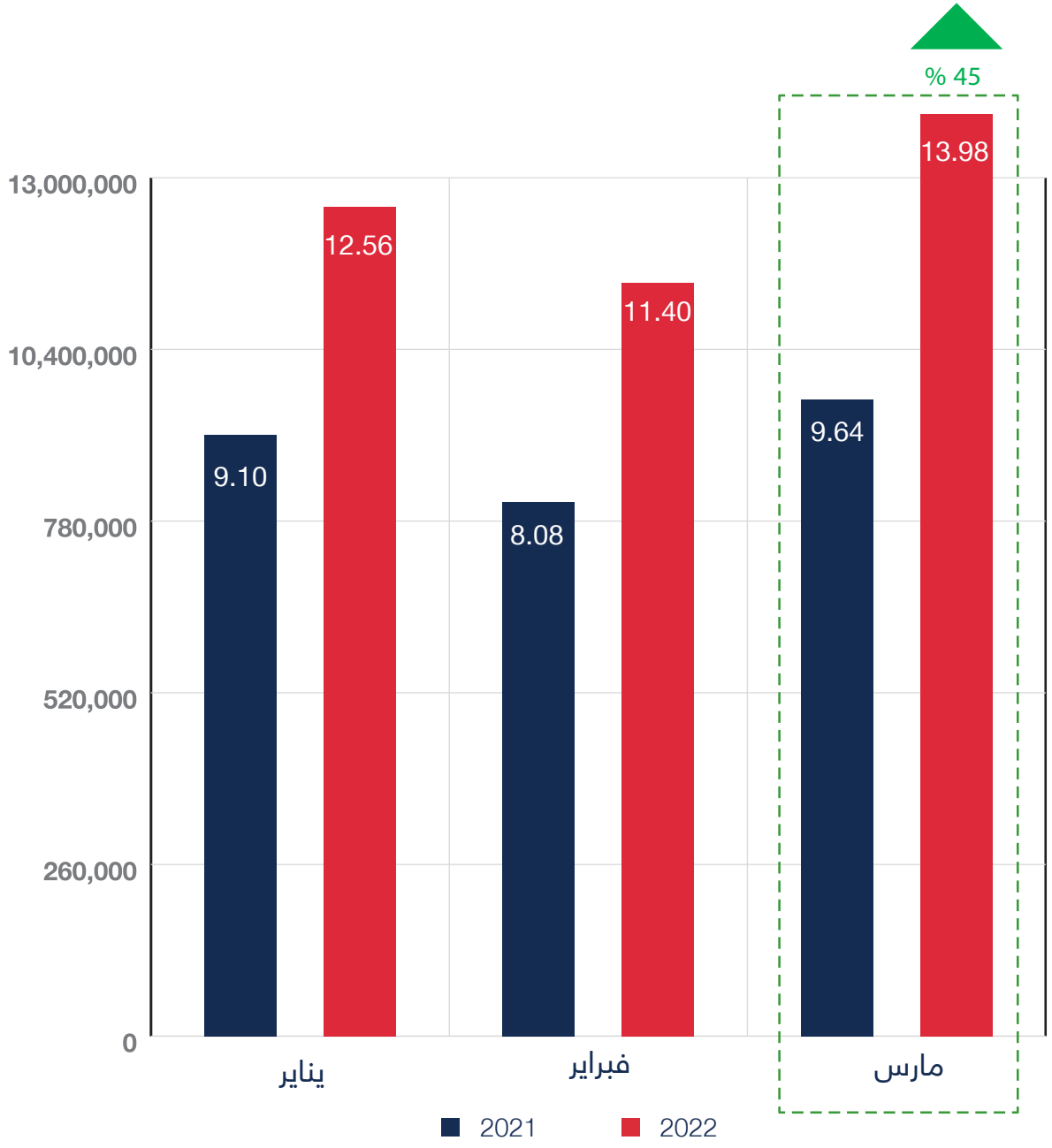

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في مارس 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021.

حيث ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 44.9% في مارس 2022، من 9.6 مليون عملية في مارس 2021 إلى 14 مليون عملية في مارس 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

35.9 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)

كما ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في الربع الأول من العام الحالي 2022 مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2021.

حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 35.9٪ في مارس من 251.4 مليون دينار بحريني في عام 2021 إلى 341.6 مليون دينار بحريني في عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

50.5% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

عدد معاملات نقاط البيع (بالمليون)

ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت خلال مارس 2022 بنسبة 50.5 ٪، حيث ارتفعت من 2.1 مليون عملية في مارس 2021 إلى 3.2 مليون عملية في مارس 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

48.5% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)

من جانب آخر ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت خلال مارس 2022 بنسبة 48.5 ٪ من 25.9 مليون دينار بحريني في مارس 2021 إلى 38.5 مليون دينار بحريني في مارس 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

4.2 % نسبة انخفاض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

عدد معاملات نقاط البيع (بالمليون)

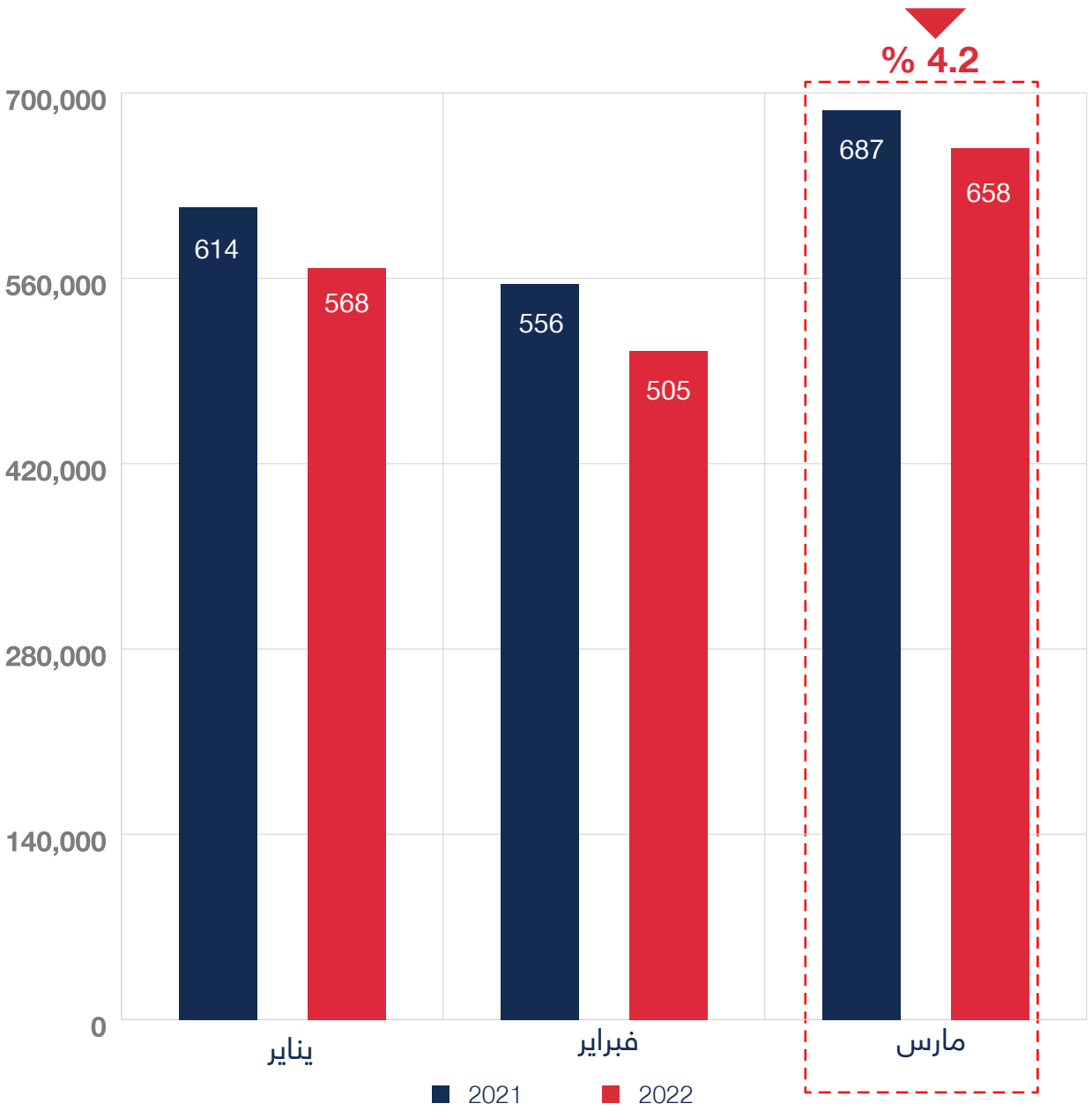

تظهر الإحصاءات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي انخفاضًا في عدد معاملات نقاط البيع والقيمة المالية للمعاملات في قطاع المتاجر في مارس 2022.

حيث انخفض عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 686,675 عملية في مارس 2021 إلى 658,084 عملية في مارس 2022، اي بانخفاض يقدر بحوالي الـ 4.2 %.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

2.5 % نسبة انخفاض قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في مارس 2022 مقارنة بمارس 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)

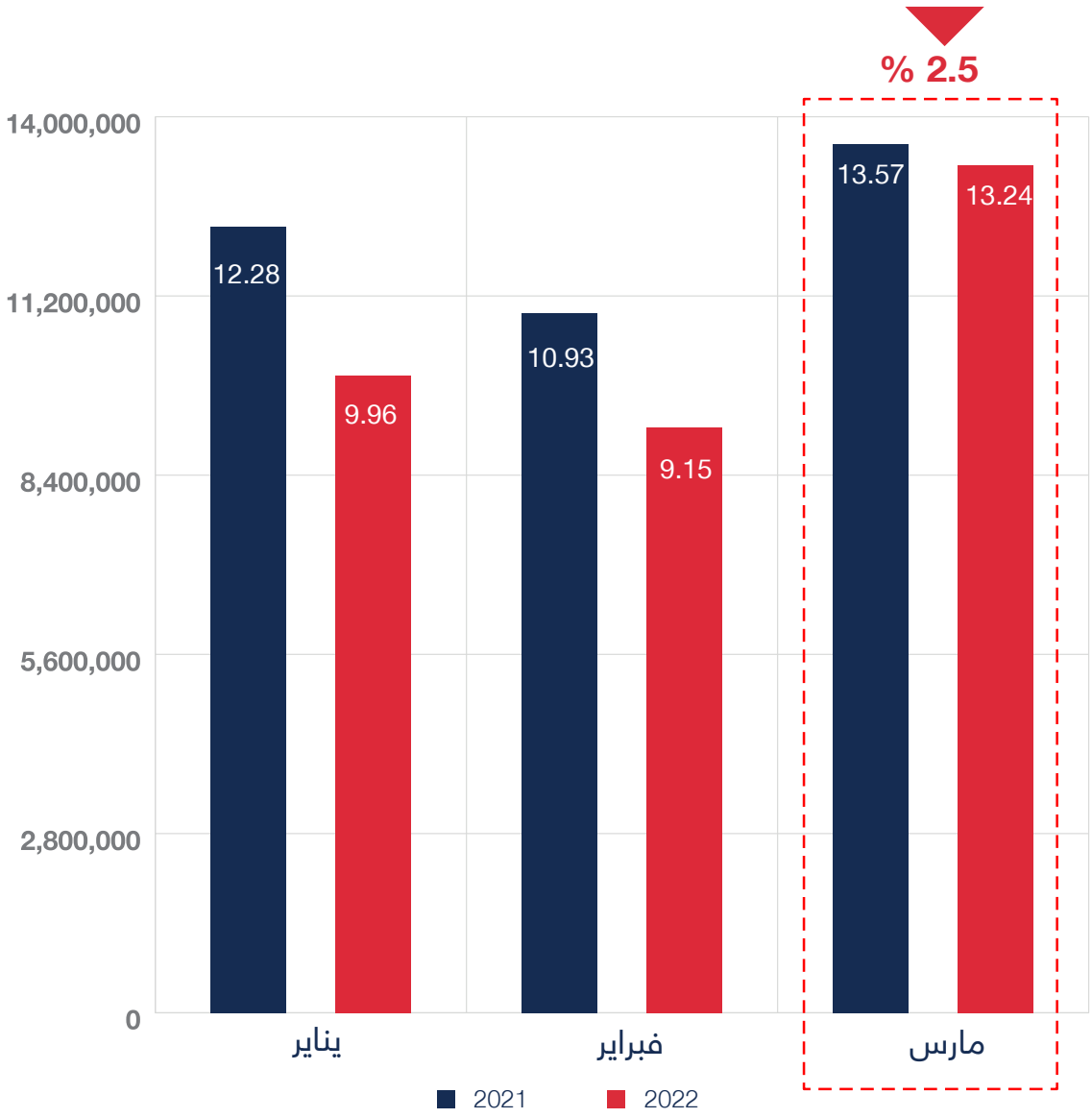

من جانب آخر انخفضت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر من 13.6 مليون دينار بحريني في مارس 2021 إلى 13.2 مليون دينار بحريني في مارس 2022، اي بانخفاض يقدر بحوالي الـ 2.5%

المصدر: مصرف البحرين المركزي

52.8 % نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر فوري+ خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021

ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري + بنسبة 52.8 ٪ من 920.1 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2021 إلى 1406.3 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2022 وبنسبة 361.7 ٪ مقارنة بالربع الأول من عام 2019.

من جانب آخر، ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري بنسبة 20.1 ٪ من 3635.9 مليون دينار بحريني الربع الأول من عام 2021 إلى 4367 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2022.

وأخيراً، فقد ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر فواتير بنسبة 26.1 ٪ من 164 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2021 إلى 206.8 مليون دينار بحريني في الربع الأول من عام 2022.

يشار إلى أنه وفي فترة بداية تفشي الجائحة ارتفعت قيمة معاملات التحويل الإلكتروني بشكل كبير بسبب اقبال الأفراد على المدفوعات الرقمية وذلك لتجنب المعاملات الورقية التي قد تزيد من تفشي الوباء في تلك الفترة. أما في الوقت الراهن، فقد أصبحت المدفوعات الرقمية مندمجة بشكل أكبر في الاقتصاد ، وبالتالي فإن النسبة المئوية للزيادة في معاملات التحويل الإلكتروني قد أصبحت مستقرة وليست في ازياد كما كانت من قبل.

قيمة التحويلات المالية الإلكترونية (مليون دينار بحريني)

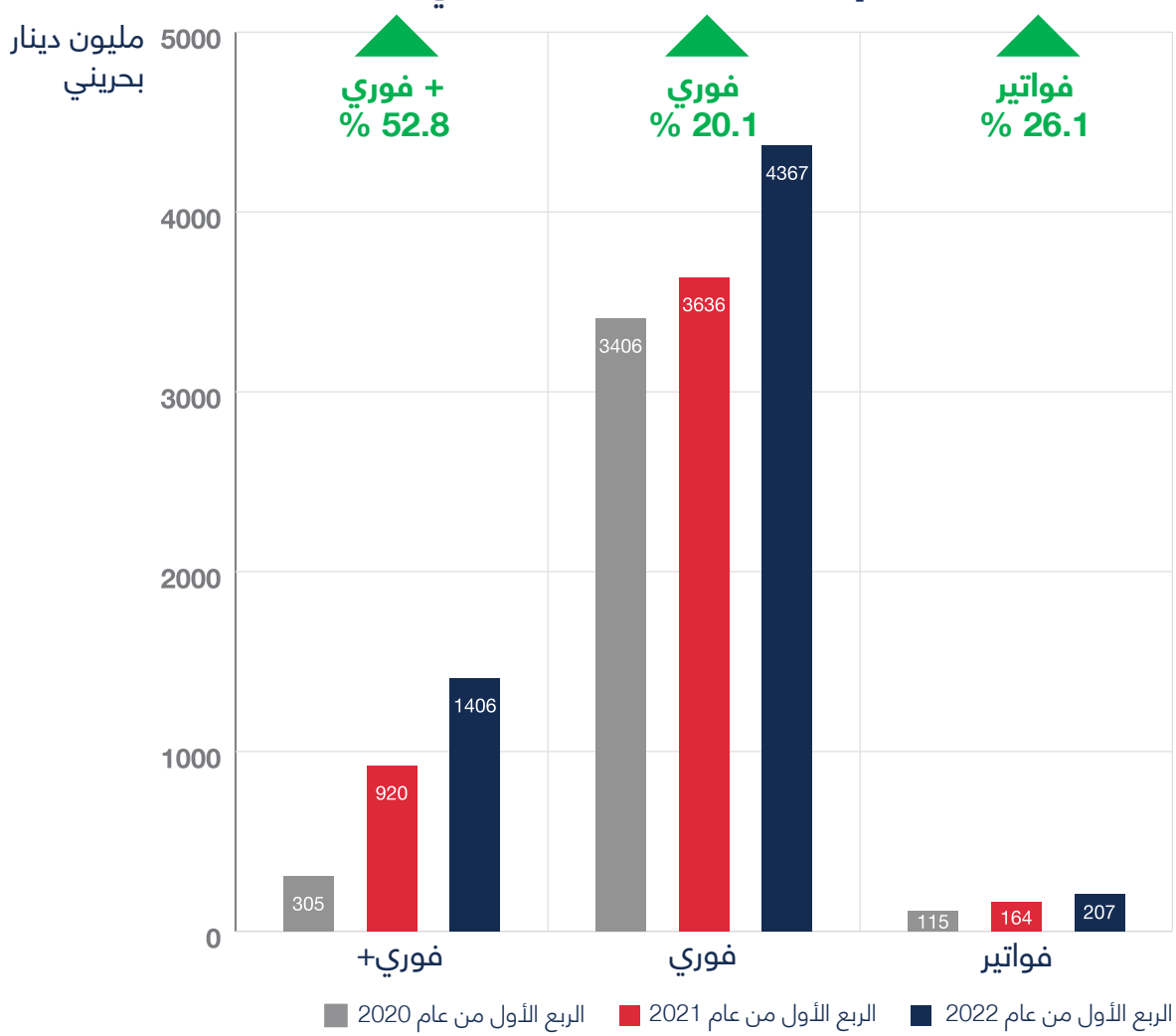

المصدر: مصرف البحرين المركزي

12.4 % ارتفاع في تحويلات العاملين في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021

تعرف تحويلات العاملين على أنها تحويل يتم بواسطة المهاجرين العاملين والمقيمين في بلد ما، إلى أقاربهم في بلدهم الأصلي، وتصنف التحويلات على أنها لأكثر من عام، بغض النظر عن وضعهم القانوني، للمستفيدين في بلدهم الأصلي.

وارتفعت تحويلات العاملين بنسبة 12.4 % من 213.5 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام الماضي 2021 إلى 239.9 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام الحالي 2022.

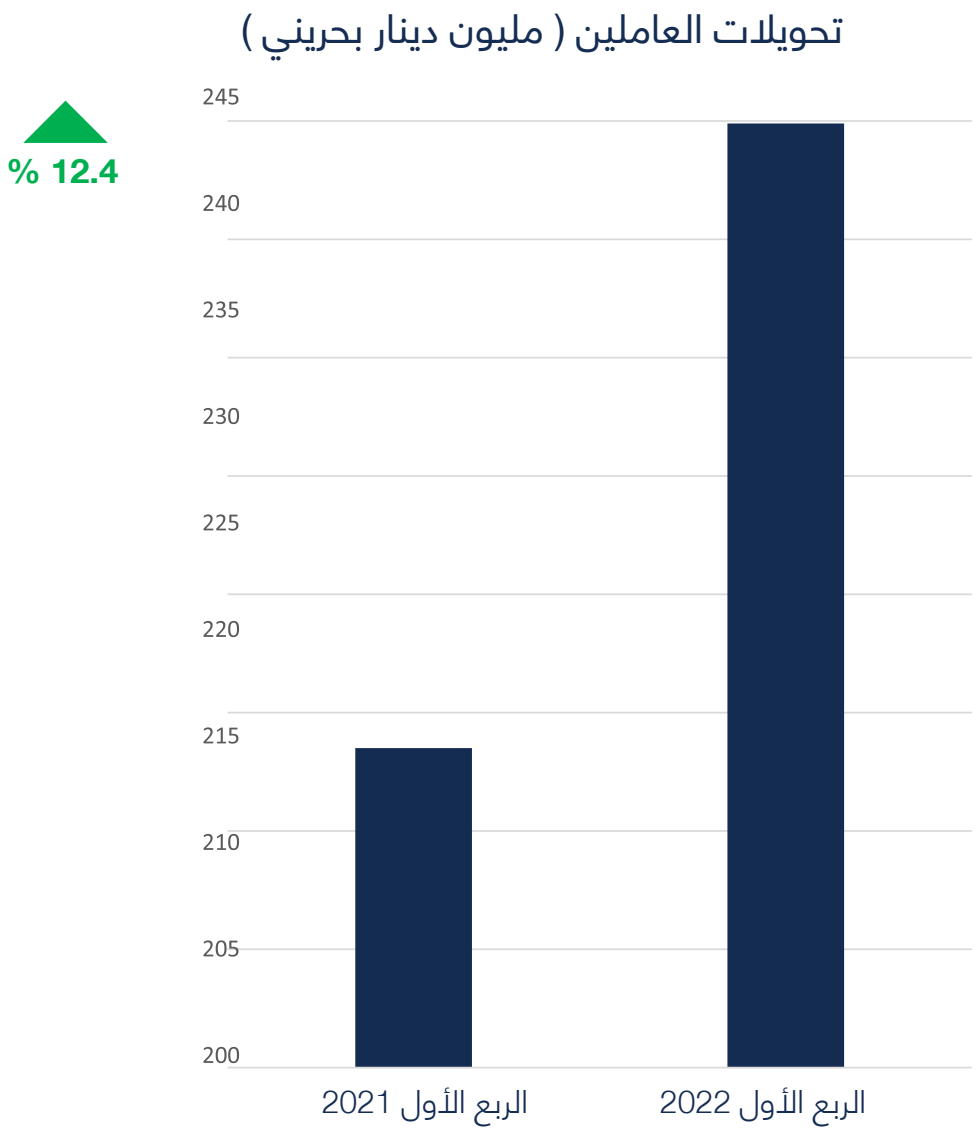

الربع الأول من عام 2021	الربع الأول من عام 2022
213.5	239.9

انخفاض أسعار الفائدة على القروض التجارية في معظم القطاعات

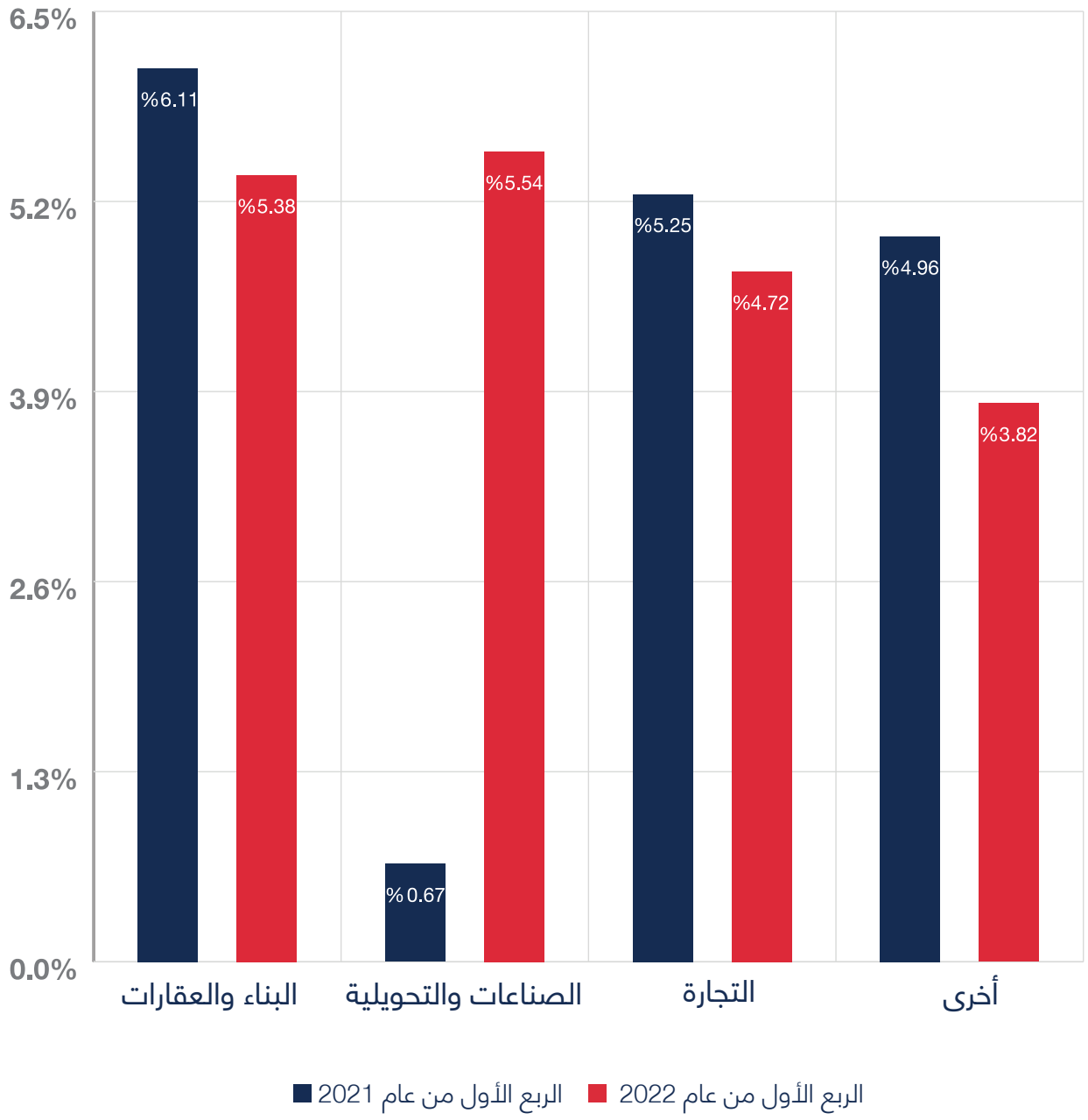

انخفضت أسعار الفائدة على القروض التجارية بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

وانخفضت أسعار الفائدة في قطاع البناء والعقارات من 6.11 ٪ في الربع الأول من 2021 إلى 5.38 ٪ في الربع الأول من 2022. كما انخفضت في قطاع التجارة من 5.25 ٪ في الربع الأول من 2021 إلى 4.72 ٪ في الربع الأول من 2022.

ومع ذلك، فقد ارتفع سعر الفائدة في قطاع الصناعات التحويلية من 0.67 ٪ في الربع الأول من 2021 إلى 5.54 ٪ في الربع الأول من 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

3.5% نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر مايو 2022 مقارنةً بشهر مايو 2021

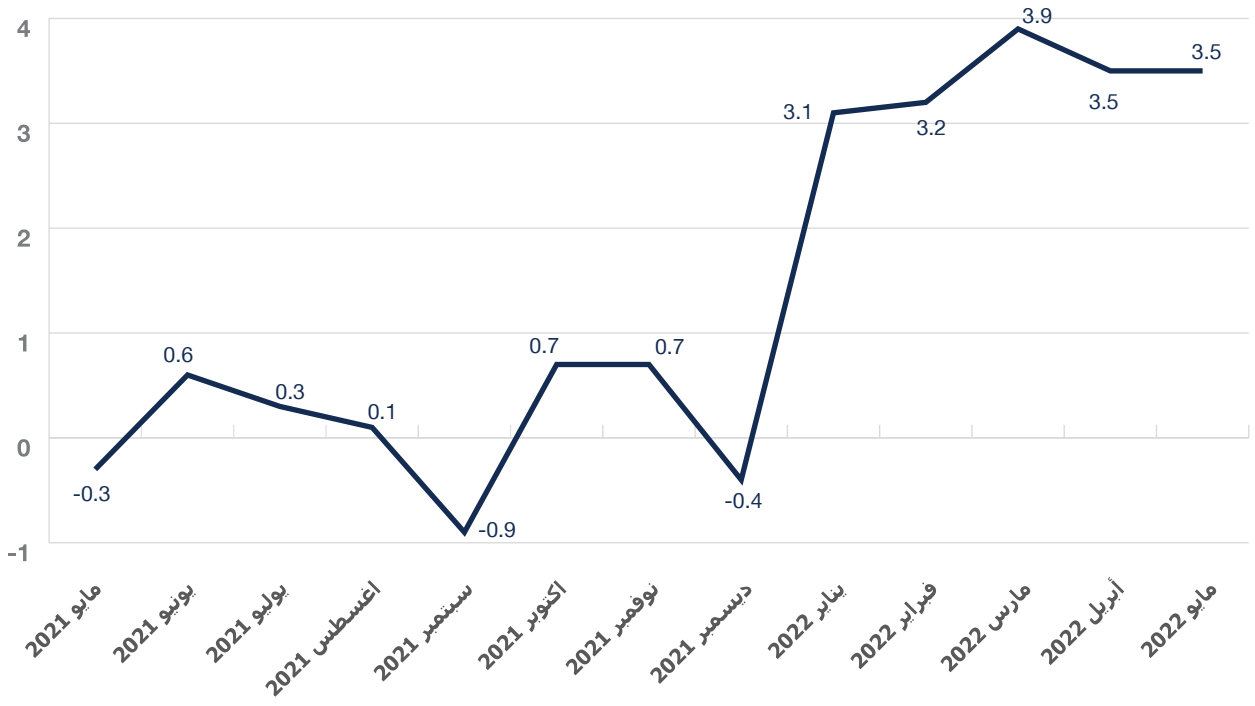

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.5٪ في مايو 2022 مقارنةً بشهر مايو 2021. وكانت أبرز التغييرات في العام كما يلي:

- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 11.6 %
- ارتفاع أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 12.1 %
- ارتفاع أسعار مجموعة المواصلات بنسبة 4.9 %
- ارتفاع اسعار مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل بنسبة 3.7%
- انخفاض أسعار مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 1.3 %

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص في الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021

ارتفع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص بنسبة 3 ٪ و 5 ٪ على التوالي في الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع الأول من عام 2021، بينما ارتفع عدد غير البحرينيين بنسبة 3 ٪ خلال نفس الفترة.

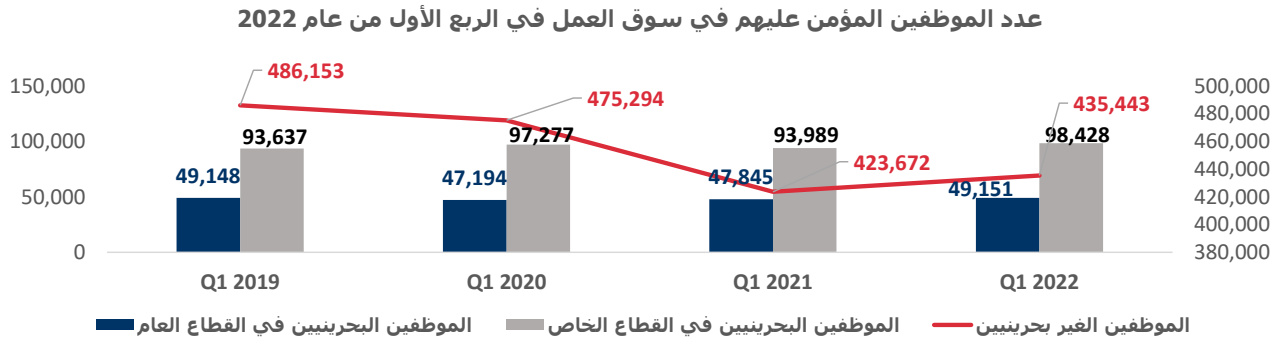

	الربع الأول 2019	الربع الأول 2020	الربع الأول 2021	الربع الأول 2022	التغيير من 2020 إلى 2021
الموظفون البحرينيون في القطاع العام	49,148	47,194	47,845	49,151	% +3
الموظفون البحرينيون في القطاع الخاص	93,637	97,277	93,989	98,428	% +5
غير البحرينيين	486,153	475,294	423,672	435,443	% +3

المصدر: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

5

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات الاقتصادية العالمية

البحرين ضمن أفضل عشر بيئات حاضنة للأعمال الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2022

ارتقى تصنيف مملكة البحرين إلى أكثر عشر بيئات حاضنة للأعمال الناشئة Startup Ecosystem في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2022 في التقرير العالمي لمنظومات المؤسسات الناشئة، مسجلةً ارتفاعاً من المركز الخامس عشر في العام الماضي. ويعد هذا التقرير أحد أبرز التقارير شمولاً على المستوى العالمي في مجال البحوث المختصة بمنظومات الشركات الناشئة والذي يعتمد على نهج تحليل البيانات في البحث والتطوير، حيث يتم إصدار التقرير سنوياً من قبل مؤسسة "جينوم" للمنظومات الناشئة بالتعاون مع الشبكة الدولية لريادة الأعمال.

كما ويُعد التقرير دليلاً على الأداء الابتكاري وموجهاً للقادة لتطوير الاستراتيجيات. يتم احتساب الترتيب العام لكل بلد من خلال المتوسط المُرجح لدرجات العوامل التالية: الأداء (30 ٪)، التمويل (25 ٪)، الوصول إلى الأسواق (15 ٪)، الترابط (5 ٪)، الخبرة والموهبة (20 ٪)، المعرفة (5 ٪).

وبحسب نتائج التقرير برز موقع البيئة الحاضنة للأعمال الناشئة في البحرين في عدد من المحاور التي تم تحليلها، والذي يعود لسلسلة من النجاحات التي حققتها الشركات الناشئة والصاعدة مؤخراً في المملكة، حيث تم تصنيف البحرين ضمن أفضل عشر منظومات اقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث توفر التمويل إضافة إلى وجود الكفاءات المحلية ذات الخبرة، كما تقدمت المملكة في مجال Blockchain إلى جانب تميزها السابق في التكنولوجيا المالية، إلى جانب هذا التميز، فقد تم تصنيف البحرين ايضاً ضمن أفضل 15 نظامًا بيئيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على قياس Bang for Buck – والذي يقيس مقدار متوسط رأس المال الاستثماري للمؤسسات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا.

يسلط التقرير الضوء على الإطار التنظيمي للبحرين باعتباره عاملاً قوياً في جذب الشركات المحلية والدولية على حد سواء، بسبب عدم وجود ضرائب على الشركات والثقافة المرحبة بالأخر، ولديها نقاط قوة في التكنولوجيا المالية و Blockchain ، وعلاوة على ما سبق فقد نما عدد الشركات الناشئة في البحرين بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 46 ٪ منذ عام 2018.

المصدر: التقرير العالمي لمنظومات المؤسسات الناشئة

73 % ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البحرين في عام 2021 عن العام 2020

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البحرين بنسبة 73٪ من 1.0 مليار دولار في عام 2020 إلى 1.77 مليار دولار في عام 2021، وحققت البحرين المرتبة الرابعة بين دول مجلس التعاون الخليجي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

من جانب آخر، حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021 بقيمة 20,667 مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 19,286 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بقيمة 3,619 مليار دولار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار امريكي)

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الإمارات	9,605	10,354	10,385	17,875	19,884	20,667
السعودية	7,453	1,419	4,247	4,563	5,399	19,286
عُمان	2,265	2,918	5,940	4,377	2,861	*3,619
البحرين	243	1,426	1,654	1,501	1,021	1,766
الكويت	419	348	204	351	-142	*198
قطر	774	986	-2,186	-2,813	-2,434	-1,093

* تقديرات

المصدر: الأونكتاد

64 % ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على مستوى العالم في عام 2021 مقارنةً بعام 2020

تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة كبيرة في عام 2021 في كافة دول العالم، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في جميع أنحاء العالم من 962 مليار دولار في عام 2020 إلى 1582 مليار دولار في عام 2021 اي بزيادة تقدر بحوالي 64٪.

ويمكن أن يُعزى معظم النمو العالمي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بعد القيم المنخفضة بشكل استثنائي في عام 2020. كانت هناك أيضًا زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وذلك بفضل حزم التحفيز التي أدت إلى تحقيق أرباح قياسية للشركات متعددة الجنسيات.

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب المنطقة 2020-2021 (مليار دولار امريكي)

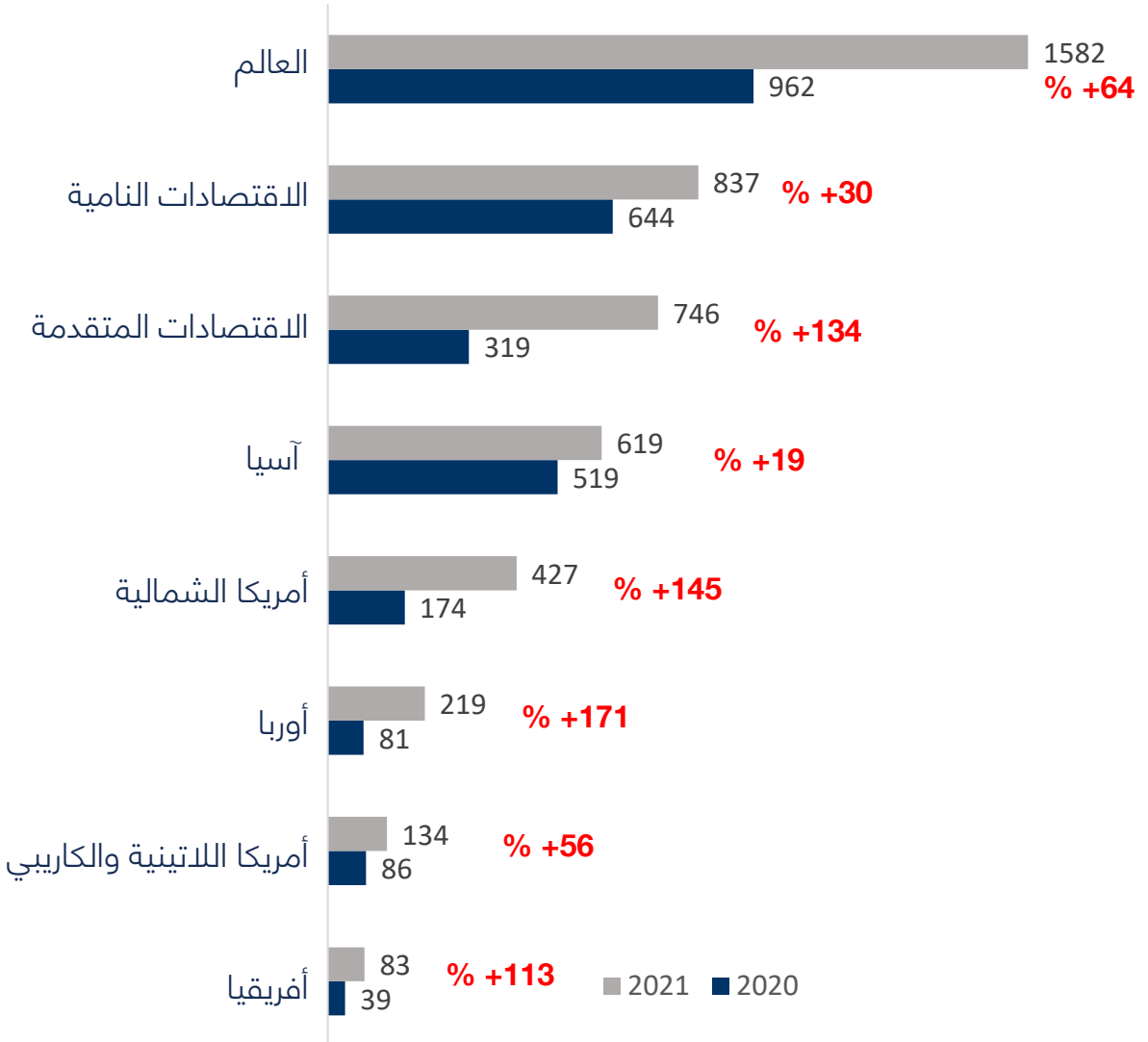

المصدر: الأونكتاد

البحرين في المرتبة 30 عالمياً في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

احتلت البحرين المرتبة 30 من أصل 63 دولة في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، وجاءت البحرين في المرتبة الرابعة بين دول مجلس التعاون الخليجي في المؤشر، بعد الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. حيث تمت الإشارة إلى مملكة البحرين للمرة الأولى في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية هذا العام.

إن إدراج مملكة البحرين في الكتاب السنوي هو بمثابة شهادة على التزام المملكة بتعزيز بيئة تنافسية ضرورية لحياة مزدهرة وبيئة أعمال ناجحة، ويعتمد تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية على أربعة محاور رئيسية تشمل (الأداء الاقتصادي، والكفاءة الحكومية، وكفاءة الأعمال، والبنية التحتية) والتي يندرج تحتها 20 محوراً فرعياً تغطي **334 مؤشراً تنافسياً في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والتشريعية والإدارية والاجتماعية.**

ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (من أصل 63 دولة)

الدولة	الإجمالي	الأداء الاقتصادي	الكفاءة الحكومية	كفاءة الأعمال	البنية التحتية
الإمارات العربية المتحدة	12	6	3	17	26
قطر	18	9	7	14	38
المملكة العربية السعودية	24	31	19	16	34
البحرين	30	39	20	24	39

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية

البحرين في المرتبة 30 عالمياً في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2022 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية

صُنفت مملكة البحرين ضمن أفضل 10 دول عالمياً في 56 مؤشراً في مجالات مختلفة، بما في ذلك مهارات القوى العاملة، والمساواة بين الجنسين والسلامة، والتناغم الاجتماعي، كما واحتلت البحرين المرتبة الأولى عالمياً في تنافسية الأسعار ضمن مؤشر الأداء الاقتصاد، واحتلت المملكة المرتبة الثالثة عالمياً في السياسة الضريبية، والثانية على مستوى العالم العربي في البنية التحتية التكنولوجية، والثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التجارة الدولية.

أشارت النتائج إلى أن البحرين لديها قوة عاملة ذات مهارات تنافسية، وعلى هذا النحو، احتلت البحرين المرتبة الرابعة في توافر كبار المديرين الأكفاء، والخامسة في العمالة الماهرة، والسابعة في المهارات المالية، والسابعة في المهندسين المؤهلين، والسابعة في الخبرة الدولية، والثامنة في الموظفين الأجانب ذوي المهارات العالية.

من جانب آخر احتلت البحرين المرتبة الثامنة عالمياً في التماسك الاجتماعي، مما يعكس وجود مجتمع متناغم لكل من البحرينيين والمقيمين، كما حققت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر غياب جرائم القتل مما يعكس أدنى معدلات القتل العمد.

شكلت البيئة الصديقة للأعمال، والقوى العاملة الماهرة، والبنية التحتية موثوقة، والمواقف المنفتحة والإيجابية، وكفاءة الحكومة العوامل الخمسة الأولى التي جعلت البحرين بيئة جاذبة للشركات والأفراد على حد سواء.

حققت مملكة البحرين مرتبة عالية في المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، مما يشير إلى الدور المهم الذي تلعبه المرأة في القوى العاملة، كما أحرزت مملكة البحرين المرتبة الثالثة على مستوى العالم في مؤشر نسبة النساء في المراكز الإدارية (46 ٪) والنساء الحاصلات على شهادات أكاديمية في الفئة العمرية (25-64) (62 ٪).

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية

البحرين في المرتبة 57 عالمياً في مؤشر تنمية السفر والسياحة 2021

حققت البحرين المرتبة 57 على مستوى العالم في مؤشر تنمية السفر والسياحة لعام 2021، بينما أحرزت الإمارات المرتبة 25 وهي صاحبة الأداء الأفضل في المنطقة، تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة 33، يشار إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر اقتصاد في مجال السفر والسياحة في المنطقة وقد حققت أكبر قفزة في التصنيف (من 43 إلى 33).

يقيس مؤشر تنمية السفر والسياحة الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي مجموعة من العوامل والسياسات التي تُمكن التنمية المستدامة والمرنة لقطاع السفر والسياحة، والتي بدورها تساهم في تنمية البلد. يتكون المؤشر من 5 مؤشرات فرعية رئيسة و17 محوراً و 112 مؤشراً فردياً. المؤشرات الفرعية الخمسة الرئيسية هي البيئة المُمَكنة، والسياسات والظروف الممكنة للسياحة والسفر، والبنية التحتية، ومعززات الطلب على السياحة والسفر، واستدامة قطاع السياحة والسفر. حققت البحرين المرتبة الأولى بين الدول العربية في مؤشر البنية التحتية والموانئ، بنتيجة 3.4. كان أداء البحرين جيدًا بشكل خاص في مجالات السلامة والأمن (5.9)، وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (5.7)، والقدرة التنافسية السعرية (5.4).

الدولة	الترتيب (من أصل 117)	*الدرجة (1-7)	تغيير الترتيب منذ عام 2019
الإمارات العربية المتحدة	25	4.5	+1
المملكة العربية السعودية	33	4.3	+10
قطر	43	4.3	-2
البحرين	57	4.1	-2
الكويت	86	3.5	-7

* 1 هو الأقل و7 هو الأفضل

المصدر: مؤشر تنمية السفر والسياحة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

البحريـن فـي المرتبـة 57 عالميـاً فـي مؤشـر تنميـة السـفر والسـياحة 2021

تشير النتائج الرئيسية للمؤشر إلى ضرورة تطوير قطاع السفر والسياحة كونها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، والترابط العالمي، ومصدر الدخل لبعض السكان والشركات التي تأثرت بشدة بجائحة كورونا.

وبالرغم من أن القطاع لا يزال في مرحلة التعافي بعد الجائحة، إلا أنه تم خلق فرص جديدة وواعدة في القطاع مثل السياحة المحلية والسياحة القائمة على الطبيعة.

من جانب آخر، يحتاج القطاع إلى تعزيز بعض العوامل للنمو في المستقبل واستعادة وزيادة الانفتاح العالمي، ويشمل ذلك تحسين الصحة والأمن، وتحسين ظروف العمل والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب عوامل أخرى.

تحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى زيادة انفتاحها العالمي، والاستثمار بشكل أكبر في الخدمات الأرضية والبنية التحتية السياحية والتركيز على تعزيز وترسيخ عوامل الجذب الثقافية والطبيعية.

المصدر: مؤشر تنمية السفر والسياحة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

6

النظرة الاقتصادية العالمية

جائحة كورونا تؤدي إلى زيادة الشمول المالي على مستوى العالم

وفقاً لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021، أدت جائحة كورونا (كوفيد 19-) إلى زيادة الشمول المالي بسبب زيادة المدفوعات الرقمية والتوسع العالمي في الخدمات المالية الرسمية. يتمثل الأثر الإيجابي لهذا الاتجاه في زيادة الفرص الاقتصادية، وتقليص الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات، وزيادة المرونة على مستوى الأسرة.

- وفقاً لإحصاءات عام 2021 أمتلك 76 ٪ من البالغين على مستوى العالم حساباً في أحد البنوك، أو مؤسسة مالية أخرى، أو مع مزود خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، ارتفاعاً من 68 ٪ في عام 2017 و51 ٪ في عام 2011.
- أدت جائحة كورونا (كوفيد – 19) أيضاً إلى زيادة استخدام المدفوعات الرقمية، حيث يقوم الآن ثلثا البالغين في جميع أنحاء العالم بإجراء أو تلقى مدفوعات رقمية، وقد زادت حصة الاقتصادات النامية من 35 ٪ في عام 2014 إلى 57 ٪ في عام 2021. يمتلك 71 % من السكان البالغين في الاقتصادات النامية حساباً في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو مع مزود خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول، ارتفاعاً من 63 ٪ في عام 2017 و42 ٪ في عام 2011.
- تقلصت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات منذ عام 2017 مما ساعد النساء على التمتع بمزيد من الخصوصية والأمان والتحكم في أموالهن. يشير البنك الدولي إلى أن الفجوة طويلة الأمد بين الجنسين في الاقتصادات النامية انخفضت من 9 ٪ في عام 2017 إلى 6 ٪ في عام 2021. لقد أحرزت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدماً في تقليل الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات من 17 ٪ في عام 2017 إلى 13 ٪، بحيث أصبح لدى 42٪ من النساء الآن حساب مقابل 54٪ من الرجال.
- 55 ٪ فقط من البالغين في الاقتصادات النامية تمكنوا من الوصول إلى أموال الطوارئ في غضون 30 يوماً دون مواجهة صعوبات كبيرة، كما ذكر 30 ٪ من البالغين في الاقتصادات النامية أن الأصدقاء والعائلة كانوا هم المصدر الرئيسي لأموال الطوارئ.
- كانت أهم مشكلة مالية ذكرها الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع هي دفع تكاليف الرعاية الصحية، حيث كان حوالي 50 ٪ من البالغين في الاقتصادات النامية قلقين للغاية بشأن تغطية النفقات الصحية في حالة حدوث مرض أو حادث كبير، أما في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، فقد شعر 20 ٪ من البالغين بالقلق الشديد بشأن دفع تكاليف الرعاية الصحية كما عبر 21 ٪ عن القلق الكبير بشأن الموارد المالية في سن الشيخوخة.
- هناك 1.4 مليار بالغ لا يتعاملون مع البنوك على مستوى العالم وكانت بعض الأسباب الرئيسية التي ذكروها لعدم امتلاكهم حساب بنكي هي نقص الأموال والبعد عن أقرب مؤسسة مالية وعدم امتلاك الوثائق الكافية، وبالتالي يتعين على الحكومات وأرباب العمل في القطاع الخاص ومقدمي الخدمات المالية معالجة هذه القضايا من خلال تذليل العقبات وتحسين البنية التحتية.

المصدر: البنك الدولي

47 % ارتفاع في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في يوليو 2022 مقارنةً بشهر يوليو 2021.

أسعار النفط

نوع النفط	يوليو 2021	يوليو 2022	نسبة التغيير
غرب تكساس الوسيط	$73.37 دولار أمريكي للبرميل	$108.43 دولار أمريكي للبرميل	%47.8 ▲
برنت	$76.17 دولار أمريكي للبرميل	$111.63 دولار أمريكي للبرميل	%46.6 ▲

ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 47.8 ٪ إلى 108.43 دولاراً أمريكياً للبرميل في يوليو 2022 مقارنةً بـ 73.37 دولاراً أمريكياً للبرميل في يوليو 2021، كما ارتفع سعر برميل خام برنت بنسبة 46.6 ٪ إلى 111.63 دولاراً أمريكياً للبرميل في يوليو 2022 مقارنة بـ 76.17 دولاراً أمريكياً للبرميل في يوليو 2021.

المصدر: Bloomberg

43.5 % نسبة ارتفاع أسعار الذهب بين عامي 2018 و2022

يوليو 2022	يوليو 2021	يوليو 2020	يوليو 2019	يوليو 2018
1,801.5	1,783.3	1,790	1,400.1	1,255.8

ارتفعت أسعار الذهب إلى 1801.5 دولار أمريكي للأوقية في يوليو 2022، بزيادة قدرها 43.5%. مقارنةً بـ 1255.8 دولاراً أمريكياً للأوقية في يوليو 2018.

المصدر: Bloomberg

متوسط أسعار الذهب عالمياً من 2014 إلى 2025

(بالقيمة الإسمية للدولار الأمريكي للأوقية الترويسية)

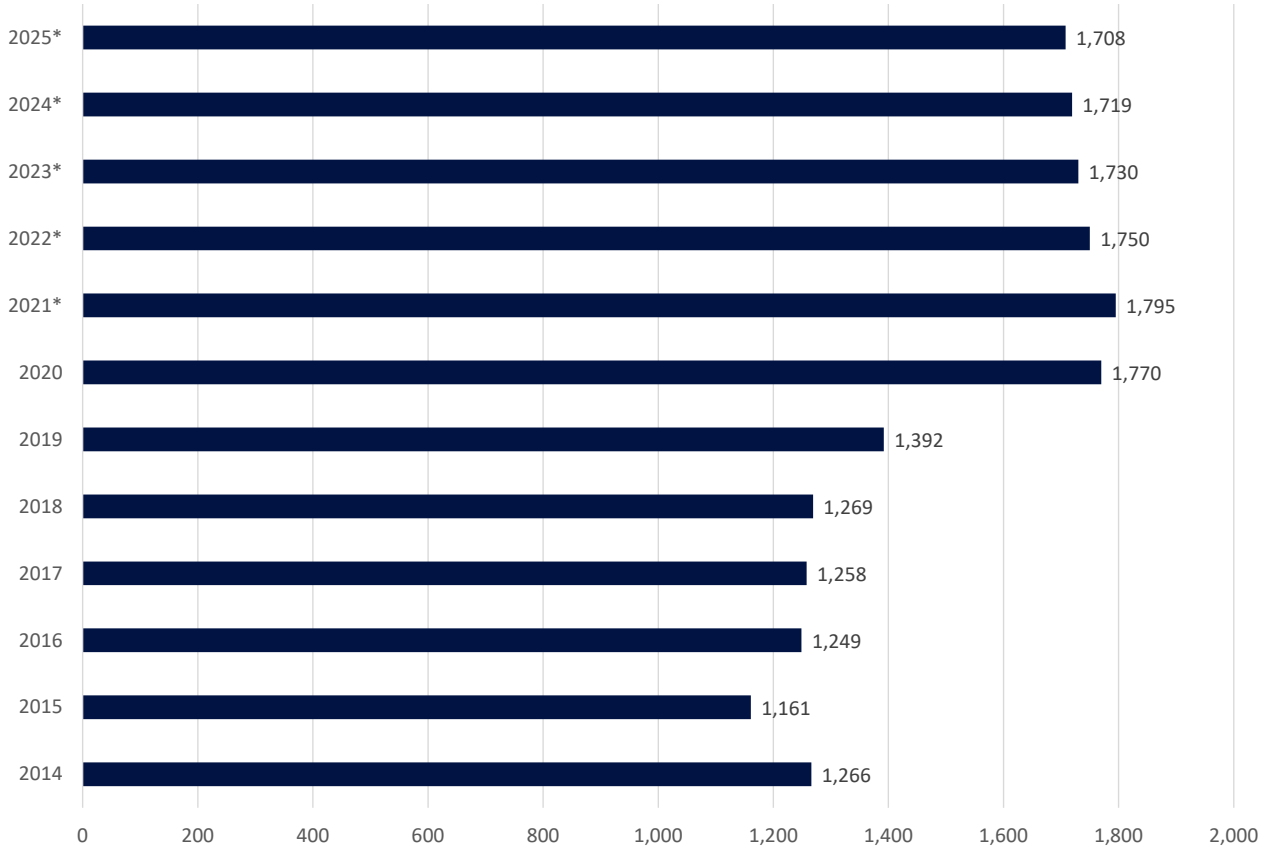

ارتفع متوسط سعر الذهب عالمياً بشكل كبير منذ عام 2014، وكان متوسط السعر حوالي 1266 دولاراً أمريكياً اسمياً للأوقية الترويسية في عام 2014، ومن المُتوقع أن يصل إلى 1750 دولاراً أمريكياً اسمياً للأوقية الترويسية في عام 2022.

المصدر: Statista

تركيا تسجل أعلى معدل تضخم في العالم في مايو عند مستوى 73.5 %

الدول ذات معدلات التضخم الأعلى خلال مايو 2022

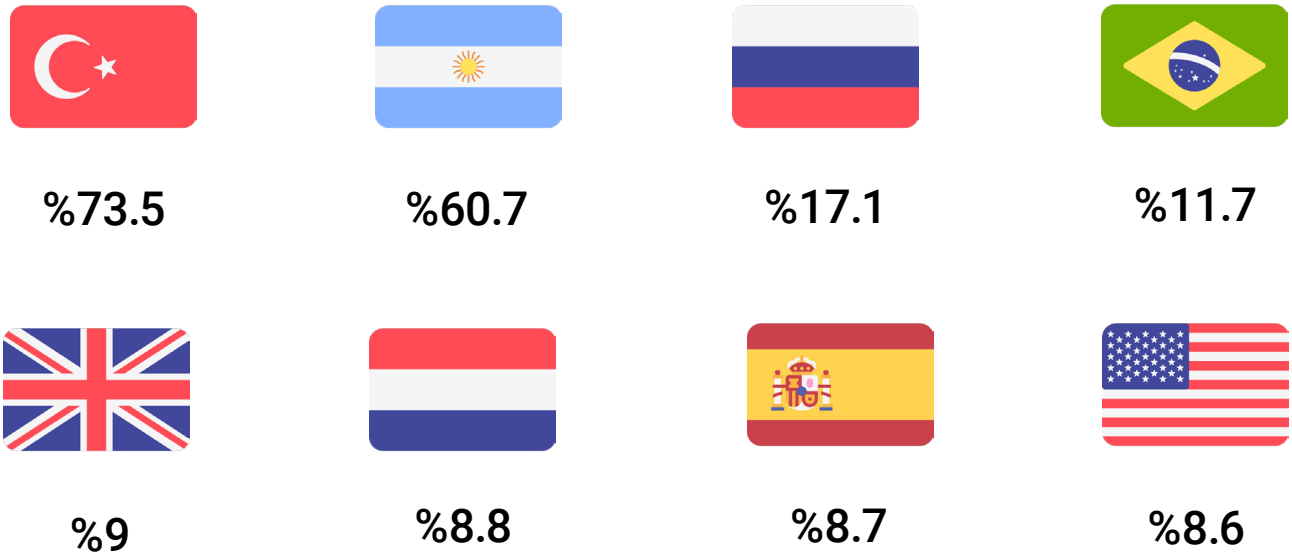

سجلت تركيا أعلى معدل تضخم في العالم في مايو عند نسبة 73.5%، تليها الأرجنتين بنسبة 60.7%، ثم روسيا بنسبة 17.1 %.

المصدر : Trading Economics

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

Contact Us

Phone: 17380000

Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain

فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh

ايمان حسين علي
باحث
17380031
eman.ali@bahrainchamber.bh

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة ، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملاً ومترابطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .